جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي

قسم العلوم السياسية **يوم 2026/05/12**

سنة ثانية جذع مشترك

امتحان في مقياس النظم السياسية المقارنة2

السؤال الأول (06نقاط):

على ضوء ما درست، حدد دلالة المصطلحات التالية:

- الحكومة الائتلافية.
- ملتمس الرقابة.
- الأنظمة الشمولية.
- التمثيل النسبي(النسبية في النظام السويسري).

السؤال الثاني (14نقطة):

لا توجد طريقة واحدة لبناء الديمقراطية الليبرالية، وعندما يتم إعمال مبدأ الفصل بين السلطات، سيكون هناك تنوع مؤسساتي هائل، ومقارنة هذه المؤسسات يساعدنا على فهم أفضل لعالم السياسة.

حلل وناقش

مع تمنياتي بالتـــــــوفيق و النجاح

جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي

قسم العلوم السياسية **يوم 2026/05/12**

سنة ثانية جذع مشترك

الإجابة النموذجية في مقياس النظم السياسية المقارنة2

الجواب الأول: (06نقاط): تحديد دلالة المصطلحات:

- **الحكومة الائتلافية**: هي حكومة تشترك فيها عدة أحزاب. بسبب أن أي من الأحزاب لم يحصل على أغلبية الأصوات في البرلمان. **(1.5 نقطة)**

- **ملتمس الرقابة:** من الآليات المخولة للبرلمان للرقابة على أعمال الحكومة، وتؤدي إلى المسؤولية السياسية للحكومة عن أعمالها. **(1.5 نقطة)**

- **الأنظمة الشمولية:** أنظمة سياسية ذات أيديولوجية سياسية تحاول الدولة فرضها بالقوة، وتسيطر على جميع مناحي الحياة سواء الاقتصادية أو السياسية ولا تقبل بأي أنشطه خارج أيديولوجيتها المعلنة. **(1.5 نقطة)**

- **التمثيل النسبي:** مشاركة جميع المكونات كل حسب حجمه وثقله السياسي والاجتماعي، ويقوم على العلاقة التناسبية بين عدد الأصوات وترجمتها إلى مقاعد. وفي الحالة السويسرية تمثل آلية تؤثر بها كل الجماعات في صناعة القرارات نسبة إلى قوّتها العددية ما يمهد الطريق للإزالة عدد كبير من المعوقات والمشاكل المسببة للانقسامات. **(1.5 نقطة)**

الجواب الثاني: (14نقاط): المقال

تشتمل الإجابة على العناصر التالية:

مقدمة: تتضمن إشكالية عن أهمية التحليل المقارن (التنوع/الاختلاف) للأنظمة الديمقراطية الليبرالية استنادا إلى معيار الفصل بين السلطات لفهم عالم السياسة . **(02 نقاط)**

عرض: يشمل العناصر التالية مع **الشرح و التحليل:**

أولا- مفهوم الديمقراطية/ النظام الديمقراطي الليبرالي: (04 نقاط)

1- اصطلاحا: يمكن تعريف النظام الديمقراطي " بأنه نظام يعتمد على حكم الأغلبية من الشعب -نتيجة وجود تعددية داخل المجتمع - يسير وفقا لسيادة القانون" . **(02 نقاط)**

2- إجرائيا: هناك عدد من الخصائص التي يميز النظم الديمقراطية**(الليبرالية)**: التداول على السلطة، الانتخابات الدورية، حرية الرأي والتعبير وحرية الإعلام والصحافة، سيادة القانون ،التنافسية الحزبية للوصول للسلطة، الفصل بين السلطات، استقلالية القضاء، الرقابة و المساءلة . **(02 نقاط)**

ثانيا- التنوع المؤسساتي في الأنظمة الديمقراطية الليبرالية: تفسير مبدأ الفصل بين السلطات(06 نقاط)

1- النظام الرئاسي(الفصل الجامد بين السلطات): (02 نقاط)

يقصد بالنظام الرئاسي من الناحية النظرية، النظام الذي يقوم على أساس الفصل الجامد بين السلطات ، و تعود النشأة التاريخية إلى هذا النظام إلى دستور الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1789. ويقوم النظام الرئاسي على ركنين :

1. أحادية السلطة التنفيذية : رئيس الدولة منتخب من قبل الشعب و هو الذي يمارس السلطة التنفيذية بصفة فعلية (مظاهر هذه السلطة).

2. استقلال السلطات العامة(الفصل الجامد بين السلطات) :

أ- مظاهر استقلال السلطة التنفيذية .

ب- مظاهر استقلال السلطة التشريعية.

2- النظام البرلماني(الفصل المرن بين السلطات): (02 نقاط)

هو النظام الذي يقوم على مبدأ الفصل النسبي/المرن بين السلطات مع التوازن و التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية و قد كان هذا النظام وليد ظروف تاريخية و سوابق عرفية نشأت و تطوّرت في بريطانيا. ويرتكز النظام البرلماني على :

1. ثنائية السلطة التنفيذية تتكوّن السلطة التنفيذية من طرفين: **الرئيس و الوزارة**(الحكومة).

أ- رئيس الدولة: ملكا يستلم السلطة عن طريق الوراثة أو رئيسا منتخبا من الشعب أو من البرلمان.

ب- الوزارة (الحكومة): تتشكل من رئيس الوزراء الذي يعيّن من بين الأغلبية في البرلمان .

2. التعاون و الرقابة المتبادلة بين السلطتين(الفصل المرن بين السلطات) :

أ- أعمال تقوم بها السلطة التنفيذية لتتعاون مع السلطة التشريعية و إجراء الرقابة اتجاهها : الأعمال الخاصة بتكوين البرلمان ، حق اقتراح القوانين والاعتراض عليها و إصدارها،الجمع بين عضوية البرلمان و الوزارة، حل البرلمان .

ب- الأعمال التي تقوم بها السلطة التشريعية للتعاون مع السلطة التنفيذية و إجراء الرقابة عليها: توجيه السؤال بحق النواب، حق الاستجواب، المسؤولية الوزارية الفردية والتضامنية(سحب الثقة).

3- النظام شبه الرئاسي (النظام المختلط)و (الفصل المرن بين السلطات) (02 نقاط)

يقصد به النظام الذي يجمع بين بعض من خصائص النظام البرلماني و النظام الرئاسي في نفس الوقت، ويرتبط هذا النظام بطبيعة النظام الفرنسي للجمهورية الخامسة.

يقوم على:

1- يقوي مركز رئيس الدولة الذي ينتخب من قبل الشعب و يوسع صلاحياته و رغم ذلك لا يحمّله المسؤولية السياسية.

2- وجود الحكومة التي يستطيع البرلمان إسقاطها(مسؤولية الحكومة).

- تقترب النظم شبه الرئاسية من النظم البرلمانية حيث إنها تأخذ بخاصتين هامتين من خصائص النظم البرلمانية: **فهيئة التنفيذ مركبة من عنصرين** هما رئيس الدولة والحكومة، كذلك فإن **الوزارة مسئولة سياسياً أمام البرلمان** ، وذلك في مقابل **حق هيئة التنفيذ في حل المجلس النيابي**.

- تقترب النظم شبه الرئاسية من النظم الرئاسية، إذ تأخذ بخاصة تولى رئيس الدولة اختصاصات بمقتضى الاقتراع العام، ويظل غير مسئول عن ممارستها أمام المجلس النيابي ، وتلك خاصة يجاوز بها سلطات رئيس الدولة في النظم البرلمانية إلى حدٍّ يقترب بها من سلطات الرئيس في النظم الرئاسية.

خاتمة: تجيب عن الإشكالية. **(02 نقاط)**